

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1996/L.5/Add.34
27 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والثلاثون
٢٨-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الجزء الأول)

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد فولوديمير ي. يلتشينكو (أوكرانيا)

مسائل التنسيق: الخطة المقترحة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ٢٠٠١-١٩٩٦

١ - نظرت اللجنة، في جلستها ... المعقدودة في ١١ حزيران/يونيه، في تقرير لجنة التنسيق الإدارية بشأن الخطة المقترحة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ٢٠٠١-١٩٩٦ (E/1996/16). وكان موضوعا على اللجنة أيضا، للعلم، القرار ٤٠/١٠، الذي اعتمدته لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين (١١-٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦) بشأن نفس الموضوع (E/AC.51/1996/5، المرفق).

المناقشة

٢ - اقترحت بعض الوفود إضافة عبارة "تحت إشراف الوالدين" بعد عبارة "الفتيات والصبية" الواردية في السطر الرابع من الفقرة ٩٢ بالوثيقة E/1996/16.

٣ - واعتراضت بعض الوفود بشدة على الإشارة إلى "الأفراد" في الفقرتين ٧١ و ٧٣ بالفرع المتعلق بالمرأة والصحة، بالوثيقة نفسها؛ وأصرت تلك الوفود على حذف هذا اللفظ من النص، لأنه لم يتفق عليه في المحافل الأخرى.

٤ - وتشكك أحد الوفود في وجود صلة وثيقة بين الموضوع وعبارة "أن يكون هناك تكامل بين إصلاح السياسات والتدخل المباشر"، الواردية في الفقرة ٢٣ من الوثيقة ذاتها؛ وطلب ذلك الوفد حذف العبارة لأنها تبدو خارجة عن السياسات.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٥ - رحبت اللجنة بإعداد الخطة الثانية المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة بشأن التهوض بالمرأة وأعربت، وهي على وعي بالطبيعة الإرشادية للخطة، عن تقديرها لجهود كيائات الأمم المتحدة التي أسهمت في وضعها. ولاحظت مع التقدير أن الخطة، في حين اتبعت هيكل منهج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، تضمنت أيضا عناصر مستمدّة من مؤتمرات قمة ومؤتمرات أخرى عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، ومن الولايات دولية حكومية أخرى ذات صلة. وجرت الإشادة بزيادة التركيز على التعاون على نطاق المنظومة والتعاون في متابعة المؤتمرات.
- ٦ - وأيدت اللجنة، بل وكررت، التعليقات الشاملة المستفيضة التي اعتمدتها لجنة مركز المرأة بشأن مشروع الخطة (القرار ٤٠/٤٠). واعتبرت تلك التعليقات، الصادرة عن الهيئة الفنية التي تتناول قضايا المرأة والجنسين، مدخلا قيّما في عمل اللجنة.
- ٧ - وأعربت اللجنة عن تأييدها لإدماج منظور نوع الجنس في المنظومة. وبعد أن أشارت إلى العمل القائم الذي أنجزته في هذا الصدد لجنة مركز المرأة، شددت، مع ذلك، على أن المسؤولية عن الإدماج في صميم الأعمال تقع على عاتق أجهزة الأمم المتحدة جميعها. كما أعربت اللجنة عن تأييدها لبناء القدرات من أجل الإدماج في صميم الأعمال على الصعيد الوطني، لا سيما في البلدان النامية. وأقرت بالدور الحفاز الذي تضطلع به شعبة التهوض بالمرأة في مجال إدماج احتياجات الجنسين في صميم الأعمال، وأبرزت الحاجة إلى تعزيز قدرة الشعبة على تنفيذ منهاج العمل والخطة على نطاق المنظومة.
- ٨ - ووافقت اللجنة على أن تكفل، عند دراستها للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، انعكاس إدماج منظور احتياجات الجنسين في صميم الأعمال لفرادي برامج الخطة المتوسطة الأجل. وشددت على مسؤولية مديرى البرامج عن التقدم في إدماج احتياجات الجنسين في صميم الأعمال. وأحاطت اللجنة علما بالاقتراح الداعي إلى منح أولوية، من قبل الدول الأعضاء، للتصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحماية المرأة.
- ٩ - وفي ضوء مسؤوليتها المشتركة عن مراقبة تنفيذ الخطة على نطاق المنظومة، والاستعراض المتوسط الأجل المتوقع أن تجريه لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٨، وافتقت اللجنة على إجراء استعراض مرحلي، في مرحلة ما خلال السنوات الأربع المقبلة، وإن كانت قد أبدت تفضيلها لإجرائه في عام ١٩٩٨ أو في عام ٢٠٠٠. ولاحظت أيضا أنه من المتوقع أن ترافق لجنة مركز المرأة سنويا مدى التقدم المحرز في تنفيذ الخطة ضمن برنامج عملها الطويل الأجل.
- ١٠ - وشددت اللجنة على الحاجة إلى اتباع منظومة الأمم المتحدة لنهج تعاوني منسق عند تنفيذ منهاج العمل والخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة من أجل التهوض بالمرأة، وعلى الحاجة إلى نهج متكامل

عند متابعة جميع مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها المعقدة مؤخراً. وفي نفس الوقت، أكدت اللجنة المسؤولية الفردية والمساءلة الفردية للوكالات عن تنفيذ ما يدخل ضمن ولاياتها الخاصة من أجزاء منهاج العمل وأجزاء الخطة على نطاق المنظومة. كما شددت على ضرورة إدماج منظور احتياجات الجنسين في جميع الأعمال عند التخطيط والبرمجة في جميع وكالات الأمم المتحدة. وأشارت بتأكيد الخطة على تلافي التداخل والازدواج. كما شددت على الحاجة إلى صقل البحث وجمع المعلومات وتحسينها.

١١ - وأحاطت اللجنة علما بما حدث مؤخراً من إنشاء للجنة دائمة، تابعة للجنة التنسيق الإدارية، معنية بقضايا المرأة ونوع الجنس، وبدورها في تنفيذ الخطة على نطاق المنظومة وتقديم تقارير عن ذلك. ولاحظت أهمية القدرة على رصد التقدم باستعمال مؤشرات متفقة عليها، باعتبارها مسألة هامة لسلامة تنفيذ الخطة. وأقرت اللجنة أيضاً بأن بعض القضايا المثارة بشأن تنفيذها سيجري تناولها في هذا السياق. وأعربت عن تأييدها للجهود التي اضطلع بها المستشار الأقدم للأمين العام بشأن قضايا نوع الجنس.

١٢ - وبعد أن كررت اللجنة التعليقات التي أبديت في لجنة مركز المرأة، شددت على إكساب الخطة طابعاً استراتيجياً أوضحت، واحتمالها على نوافع يمكن أن تقاد وأن تقييم على النحو السليم في نهاية الفترة المشمولة بالخطة، بحيث لا تكون مجرد قائمة بالأنشطة المتعين الأضطلاع بها. وشددت على أن لجميع إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة دوراً تضطلع به في تنفيذ المجالات الهامة الحرجية من منهاج العمل.

١٣ - واتفقت اللجنة على الحاجة إلى زيادة التأكيد على النوافع والنتائج التي ستتحقق من جراء تنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة. ولاحظت، في هذا الصدد، عدم وجود معايير لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ، واتفقت على وجوب معالجة هذا الإغفال عند إصدار تقييمات الخطة مستقبلاً.

١٤ - وأوصت اللجنة بالنظر في مسألة استصواب تسمية وكالات رائدة في الأنشطة التي يشترك فيها عدد كبير من الكيانات لأجل تجنب الازدواجية فيما يبذل من جهود. وأكدت على الأهمية الحاسمة للتفاعل بين الأنشطة البحثية والتنفيذية، ومن ثم بين هيئات الأمم المتحدة ذات التوجه البحثي والكيانات التنفيذية.

١٥ - وأكدت اللجنة على ما يضطلع به المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، من دور في تنفيذ منهاج العمل. وعليه، رأت اللجنة أن توجه الخطة، قدر الإمكان، مزيداً من الاهتمام إلى هذا الدور؛ وأنه ينبغي للخطة أن تورد أيضاً مزيداً من التدابير لكفالة تقاسم المسؤوليات بين الرجال والنساء باعتبار ذلك عنصراً من عناصر التنفيذ.

١٦ - واتفقت اللجنة على أنه ينبغي، لدى تحديد المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات المقدمة للبلدان النامية، أن تكون أهداف الخطة أكثر وضوحاً مما يكفل تقديم مساعدات عملية ومجدية. وأكدت على الحاجة إلى استخدام الصيغ اللغوية المتفق عليها في المؤتمرات.

١٧ - وأوصت اللجنة بأن تقوم هيئات حكومية دولية مختلفة بدراسة الخطة المقررة على نطاق المنظومة، ورأى أن التعليقات تشكل، إلى جانب تعليقات لجنة مركز المرأة، مدخلاً فيما في تنفيذ الخطة.

١٨ - وأشارت اللجنة إلى فروع محددة من الخطة على نطاق المنظومة، وكذلك إلى التعليقات التي اعتمدتها لجنة مركز المرأة، وقدمت الملاحظات التالية:

المراة والفقر

١٩ - كررت اللجنة الإعراب عن الحاجة إلى تركيز الاهتمام على الأسباب الأساسية لفقر المرأة، وعلى ضرورة عدم تحويل الموارد المخصصة لوضع سياسات وبرامج اجتماعية ترمي إلى القضاء على الفقر إلى المساعدات الفوتوية الطارئة. وشددت على الحاجة إلى اشتراك جميع البيانات ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، في مكافحة الفقر. وأشارت إلى عدم كفاية الاهتمام الموجه لحالة المرأة الريفية في الفرع المتعلق بالمرأة والفقير وفي جميع أجزاء الخطة.

٢٠ - وأشار إلى ضرورة التأكيد على أهمية الالتزامين ٢ و ١٠ الوارددين في إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية بالنسبة للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في إطار الخطة.

المراة والصحة

٢١ - شددت اللجنة على الحاجة إلى تنقيح الصيغ اللغوية في الفرع المتعلق بالمرأة والصحة لتعكس بدقة الصيغ اللغوية المستمدة من مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية ومنهاج العمل. وشددت على الحاجة إلى التأكيد مرة أخرى على مبدأ مساواة المرأة بالرجل في الحصول على الخدمات الصحية. وأعربت عن قلقها إزاء عدم الاهتمام بمسألة نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، وبتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ونوهت بدور تعليم الكبار في القضاء على ممارسة تشويه تلك الأعضاء.

العنف ضد المرأة

٢٢ - أعربت اللجنة عن تأييدها للأنشطة التنفيذية في مجال منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، ولزيادة التعاون وتبادل المعلومات فيما بين كيانات الأمم المتحدة النشطة في هذا المجال. ورأى أنه ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تستفيد استفادة كاملة من الزخم الذي وفره مؤتمر بيجين للتصدي للعنف ضد المرأة؛ وأنه ينبغي استخدام الصندوق الاستئماني المنشأ مؤخراً المعنى بدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في إطار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٦٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لدعم الأنشطة التنفيذية التي تتمشى والإجراءات المقترحة في الخطة على نطاق المنظومة. ويمكن التفكير في بذل جهود إضافية للتصدي للعنف ضد العاملات المهاجرات.

المرأة والاقتصاد

٢٣ - رحبت اللجنة بالمبادرات الرامية، فيما يتعلق بمناطق تجهيز الصادرات والمناطق الاقتصادية الخاصة، إلى دراسة الجوانب المتعلقة بنوع الجنس.

دور المرأة في السلطة واتخاذ القرار

٤٢ - لاحظت اللجنة استمرار التمثيل الناقص للمرأة في الوظائف الإدارية ومناصب اتخاذ القرار في منظومة الأمم المتحدة، وأكدت على الحاجة إلى زيادة الفرص المتاحة أمام المرأة لشغل الوظائف الشاغرة. وعلى الرغم من القرارات السنوية للجمعية العامة بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، لا يزال من المتعين تحقيق الأهداف المتفق عليها. وأشار أيضاً إلى أن المساواة في معاملة المرأة عند التعيين والترقية يجب أن تتفق مع أحكام الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ما للمرأة من حقوق الإنسان

٢٥ - رحبت اللجنة بالجهود الرامية إلى دعم التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. كما شجعت الجهود الرامية إلى تعزيز لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

المرأة ووسائل الإعلام

٢٦ - ينبغي للخطة أن تنص على أنشطة متصلة بالفقرة ٢٤٣ (و) من منهاج العمل.

الترتيبيات المؤسسية

٢٧ - أعربت اللجنة عن تأييدها للنecessity إلى استحداث المزيد من سبل المسائلة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ منهاج العمل والقضاء على التمييز على أساس نوع الجنس، لا سيما على الصعيد الميداني، بل وعلى صعيد السياسات أيضاً.

٢٨ - ورحبت اللجنة بالدور الخاص الموكل إلى اللجان الإقليمية في مجال التنفيذ، وأشارت إلى ما تتمتع به المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية من ميزة نسبية فيما يختص بتقديم الدعم للحكومات. وعلاوة على ذلك، أكدت اللجنة مدى استصواب تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين وكالات الأمم المتحدة. وأعربت عن قلقها لأنعدام المعلومات في الخطة على نطاق المنظومة بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الترتيبيات المالية

٢٩ - أوصت اللجنة بالتفكير في مسألة إعداد جدول يبين الموارد الفعلية والمعتهد بتقديمها لدعم تنفيذ الأنشطة في الخطة. وبعد أن سلمت اللجنة بالطابع الإرشادي للخطة، دعت الوكالات المنفذة إلى بذل الجهود لتوفير معلومات أكثر تحديداً، بما في ذلك إجراء تقييم لحجم الموارد المخصصة أثناء استعراض الخطة.

٣٠ - وفيما يتعلق بتبعة الموارد لتنفيذ منهاج العمل في إطار تواافق الآراء المتوصل إليه في المؤتمر، لاحظت اللجنة أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للنظم والقواعد السارية المتعلقة بإعادة توزيع الموارد وأكّدت أن الحكومات هي المسؤولة الأولى عن تنفيذ منهاج العمل.
